

The image features a solid blue background with a pattern of thin, light-colored lines radiating from a central point, creating a sunburst or starburst effect. In the center of this pattern, the number '13' is displayed in a large, white, sans-serif font.

13

تمويل جدول أعمال المرأة والسلام والأمن

+ "نحتاج إلى دعم مالي طويل الأمد - غير مدفوع بأولويات
المشروعات لدى الجهات المانحة - لكي نبني قدراتنا على
المشاركة وتناول أوجه انعدام المساواة الهيكلية والتي
تؤجج النزاع في منطقتنا."

نقاط بارزة من قرارات مجلس الأمن

القرار 1888 +

يطلب إلى الأمين العام أن يواصل الإيعاز إلى جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بأن تتخذ تدابير محددة تكفل تعميم مراعاة المسائل الجنسانية بشكل منهجي داخل المؤسسات التابعة لها، بجملة وسائل منها ضمان تخصيص موارد مالية وبشرية كافية لجميع المكاتب والإدارات المعنية وفي الميدان

القرار 1325 +

يحث الدول الأعضاء على زيادة تبرعاتها المالية ودعمها التقني ودعمها في مجال النقل والإمداد لجهود التدريب المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الصناديق والبرامج المختصة

2009

2000

القرار 1889 +

يحث الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمجتمع المدني على كفالة وضع تمكين المرأة في الاعتبار أثناء تقييم الاحتياجات والتخطيط في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وإدماجه في تمويل المدفوعات وأنشطة البرامج اللاحقة

القرار 2106 +

الوطنية والدولية التي تقدم المساعدة إلى ضحايا العنف الجنسي، من قبيل الصندوق الاستئماني للضحايا [...] ويطلب إلى كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة زيادة تخصيص الموارد لتنسيق التصدي للعنف الجنساني وتقديم الخدمات في هذا المجال

يسلم بأهمية تقديم المساعدة في الوقت المناسب إلى ضحايا العنف الجنسي، ويحث كيانات الأمم المتحدة والجهات المانحة على تقديم الخدمات الصحية الشاملة على نحو غير تمييزي، [...] ويشجع الدول الأعضاء والجهات المانحة على تقديم الدعم للبرامج

2013

القرار 2122 +

يشجع الدول الأعضاء على إنشاء آليات تمويل تركز لدعم عمل المنظمات التي تساند عملية تطوير القيادات النسائية وتسعى إلى كفاءة مشاركتها بصورة كاملة على جميع مستويات عملية صنع القرارات المتعلقة بتنفيذ القرار 1325 (2000) ولتعزيز قدرات تلك المنظمات بطرق منها، زيادة التبرعات للمجتمع المدني المحلي

بيانات النزاع وما بعد النزاع وبناء قدراتها.

ليس من بين هذه التوصيات أي توصية جديدة والعديد منها تردت في نتائج مجلس الأمن. ولكن، كما يبين هذا الفصل، فإن تنفيذها يتم بصورة منفصلة وغير كاملة.

الاتجاهات في إنفاق الجهات المانحة

وجدت التقارير الصادرة مؤخرًا من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي³ ومن الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن⁴ أن الدول والاقتصادات الهشة، بما في ذلك البلدان المتضررة من النزاع، متأخرة للغاية عن البلدان النامية الأخرى في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهدافها المتعلقة بنوع الجنس.⁵ وتبين البيانات أن البلدان والاقتصادات الهشة تضم حاليًا 43 في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في فقر مطلق.⁶ في عام 2012، كان ما يقدر بنسبة 50 في المائة من الأطفال غير المسجلين في مدارس وفي عمر التعليم الابتدائي يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع،⁷ وطبقًا لتقديرات عام 2013، فإن نسب وفيات الأمهات كانت أعلى 2.5 مرة في بلدان النزاع وما بعد النزاع منها في نفس المجموعة من البلدان النامية.⁸

في بيانات النزاع وما بعد النزاع، عادة ما يكون التمويل المحلي إما مستنفد تمامًا أو غير كافٍ إلى درجة كبيرة لمجابهة المخاطر التي تواجه التنمية المستدامة والنتيجة عن الأوضاع الهشة. المصادر البديلة لتمويل التنمية، مثل التمويل الخاص أو الاستثمارات في التكنولوجيا والابتكار شحيحة هي الأخرى. ونتيجة لذلك، فإن أموال الجهات المانحة تمثل الجزء الأكبر من التمويل. ولكنها، عادة ما تركز على مواجهة حالات الطوارئ، مثل المساعدة الإنسانية، أثناء الأزمة ذاتها، تاركَةً القليل لإعادة بناء الدولة وإنشاء عوائد السلام للمجتمع لضمان الاستقرار. بعيدًا عن المساعدة الإنمائية الرسمية، تيسر أيضًا الأنواع الأخرى من التدخلات، مثل تمويل الديون المستدام، حشد الموارد للاستثمار العام والخاص، والذي يؤثر بالتالي على تخصيص الموارد المحلية ويؤثر على الغذاء والصحة والتعليم والطاقة والبنية التحتية ومجالات أخرى ذات أهمية بالنسبة للتنمية المستدامة، العديد منها يؤثر على النساء بصورة غير متناسبة.⁹

رغم أنه يمكن القول بأن الصورة ليست معتمة بالكامل - فالبيانات تظهر أن المساعدة الإنمائية الرسمية في مجال المساواة بين الجنسين في الدول والاقتصادات الهشة تتخذ مسارًا صاعدًا - إلا أن معدل النمو هذا، في الواقع، يبدأ من نقطة ضئيلة للغاية، مما يعني أنه على الرغم من النمو، إلا أن قدرًا

على الرغم من كثرة الأدلة التي تلقي الضوء على الفوائد التي يمكن الحصول عليها من الاستثمار في النساء على صعيد منع النزاع والاستجابة للأزمات والسلام، إلا أن الفشل في تخصيص الموارد الكافية والتمويل الكافي كان ربما أخطر العقبات وأشدّها استمراريًا والتي تحول دون تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن على مدار الخمس عشرة سنة الماضية.¹ إن ندرة التمويل لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن يتسق مع فجوة التمويل العالمية الهائلة في مجال المساواة بين الجنسين بشكل أعم. تبين الأبحاث تفاوتًا متساقًا وصادمًا بين التزامات السياسة نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبين المخصصات المالية لتحقيقها.

عدم وجود الأولويات والفشل في استخدام هذه الأداة بفعالية لإحداث التغيير يظهر في أوضح صورته من خلال النظر إلى أنماط الإنفاق العالمية. كما ورد وصفها في الفصل رقم 8: منع النزاع، وبعد 15 عامًا، يستمر العالم في إغداق الموارد على الاستجابات العسكرية قصيرة الأمد بدلاً من الاستثمار في منع النزاع، والعدالة الاجتماعية والدمج. وكما تكشف البيانات في هذا الفصل، فإنه من بين المساعدات التي توجه إلى الدول الهشة والمتضررة من النزاع، لا تزال المبالغ التي توجه نحو دعم المساواة بين الجنسين ومشاركة النساء أو تلبية احتياجات النساء، لا تكاد تذكر.

يوفر الاستعراض رفيع المستوى فرصة فريدة لضمان تمويل قوي ويمكن التنبؤ به لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بالكامل فيما وراء عام 2015 - وهي توصية ذات أولوية تم التأكيد عليها في المشاورات الإقليمية والقطرية وفي غيرها من المساهمات المقدمة إلى الدراسة العالمية. وقد تم تقديم عدد من التوصيات المتعلقة بتمويل جدول الأعمال هذا، بما في ذلك داخل إطار الاتفاق الجديد لبناء مجتمعات مسالمة، والذي أنشأه المنتدى رفيع المستوى بشأن فعالية المعونة والذي عقد في بوسان في ديسمبر/كانون الأول 2011.²

وهي تتضمن:

- التأكيد على تطبيق التحليل الجنساني في تقييمات الاحتياجات، والتخطيط ورصد الموازنات؛
- إرفاق موازنات مخصصة لأطر التنفيذ الوطني مثل خطط العمل الوطنية؛
- استخدام أدوات مثل 'مؤشر المساواة بين الجنسين' بصورة متسقة لتقييم الأداء وتحسين المساءلة عن تمويل المساواة بين الجنسين؛
- تخصيص المزيد من الموارد لدعم المنظمات النسائية التي تعمل في

سبيل المثال، زادت السويد حصتها من المساعدة التي تستهدف المساواة بين الجنسين في الدول المتضررة من النزاعات والهشة إلى حوالي 1.47 مليار دولار أمريكي في عام 2014 - وهو أكثر خمس مرات مما كانت عليه حصتها في عام 2000.14 وتُبلغ كندا عن أكثر حصة من المساعدات المقدمة إلى الدول والاقتصادات الهشة التي تستهدف المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي (43 في المائة في 2012-13). بالإضافة إلى ذلك، أبلغت البرتغال وكوريا واليابان عن أعلى زيادات في المساعدات في مجال المساواة بين الجنسين إلى الدول والاقتصادات الهشة منذ عام 2008.

ورغم ذلك، ففي الفترة 2012-13، استهدفت نسبة 6 في المائة فقط من إجمالي المساعدات المقدمة إلى الدول والاقتصادات الهشة، المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي. في حالة المساعدات المحددة للسلام والأمن، بلغ هذا الرقم 2 في المائة فقط.

ضئيلاً من المساعدات إلى الدول والاقتصادات الهشة يتناول احتياجات النساء المحددة.

يُظهر تحليل بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية ثنائية الأطراف المخصصة للقطاعات من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن دعم المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في الدول الهشة نما بمقدار 10 في المائة في المتوسط سنويًا منذ عام 2008.¹⁰ منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، تضاعفت المساعدات¹¹ الموجهة إلى المساواة بين الجنسين في الاقتصادات والدول الهشة أربع مرات، من 2.6 مليار دولار أمريكي سنويًا في 2002-03، إلى 10.3 مليار دولار أمريكي في 2012-13.¹² ويرغم هذا، في الفترة 2012-13 كانت نسبة 6 في المائة فقط من جميع المساعدات إلى الدول والاقتصادات الهشة تستهدف المساواة بين الجنسين كهدف أساسي. في حالة المساعدات المحددة للسلام والأمن، فإن الرقم يبلغ 2 في المائة فقط.¹³ ويشير هذا إلى أنه رغم قيام الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ببذل جهود لدمج المساواة بين الجنسين في جميع تدخلاتهم في السياقات الهشة، إلا أن القليل منها يستثمر بصورة كبيرة في البرامج المخصصة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

وهذا القليل، يمثل أمثلة قوية على التقدم داخل هذه الأرقام الإجمالية. على

التركيز على

اتخاذ قرارات التمويل باستخدام معايير المساواة بين الجنسين

التزامات كندا بشأن المرأة والسلام والأمن بأن يطلب من المتقدمين الإجابة تحديداً عن السؤال: "كيف سيتناول هذا المشروع الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيات؟" وقد كان لهذه التدابير أثرٌ كبير. إن تقييم دعم المشروعات للمرأة والسلام والأمن يعتبر الآن إجراءً قياسياً. على مدار فترة الثلاث سنوات التي نُشرت عنها التقارير، زادت نسبة المشروعات التي تركز على نوع الجنس من 12 في المائة تقريباً إلى 85 في المائة.¹⁵

يسهم صندوق السلام والأمن العالمي الكندي في مشروعات في الدول الهشة والمتضررة من النزاع دعماً للسلام والأمن الدوليين. وقد تحسنت جهود الصندوق في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بشكل ملحوظ من خلال اعتماد خطة العمل الوطنية لكندا بشأن المرأة والسلام والأمن في عام 2010، والتي تضع شرطاً محددًا بقضي بتقييم تمويل المشروعات طبقاً لإسهامها في المساواة بين الجنسين. يقوم فريق تقييم المشروعات في الصندوق بتقييم ما إذا كانت العروض تعضد من تنفيذ

والسلام والأمن. هنا يكون للرابطة الثنائية بين المساعدات غير المستقرة بالإضافة إلى الموارد المحدودة أثر مضاعف على جهود تلبية احتياجات النساء.¹⁹ بجانب زيادة القدرة على التنبؤ بالمساعدات، تتضمن الطرق الأخرى تحسين فعالية المساعدات المخصصة للفضايا الجنسانية في بيئات النزاع وما بعد النزاع ضمان وصولها في الوقت المناسب، وفك قيود المعونات وتحقيق الاتساق بينها وبين الأولويات الوطنية واستهداف يتامى المساعدات والقطاعات التي ينقصها التمويل. على الرغم من ارتفاع الحصة العالمية من المساعدات غير المقيدة من 68 في المائة في عام 2006 إلى 79 في المائة في عام 2012، إلا أن الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لا تزال تواجه عقبات كبيرة في الوصول إلى المساعدات. تهدف أساليب التمويل المبتكرة وأنواع التدخلات الأخرى في البلدان الهشة إلى التصدي لبعض هذه القضايا.

أي القطاعات تُعطي الأولوية؟

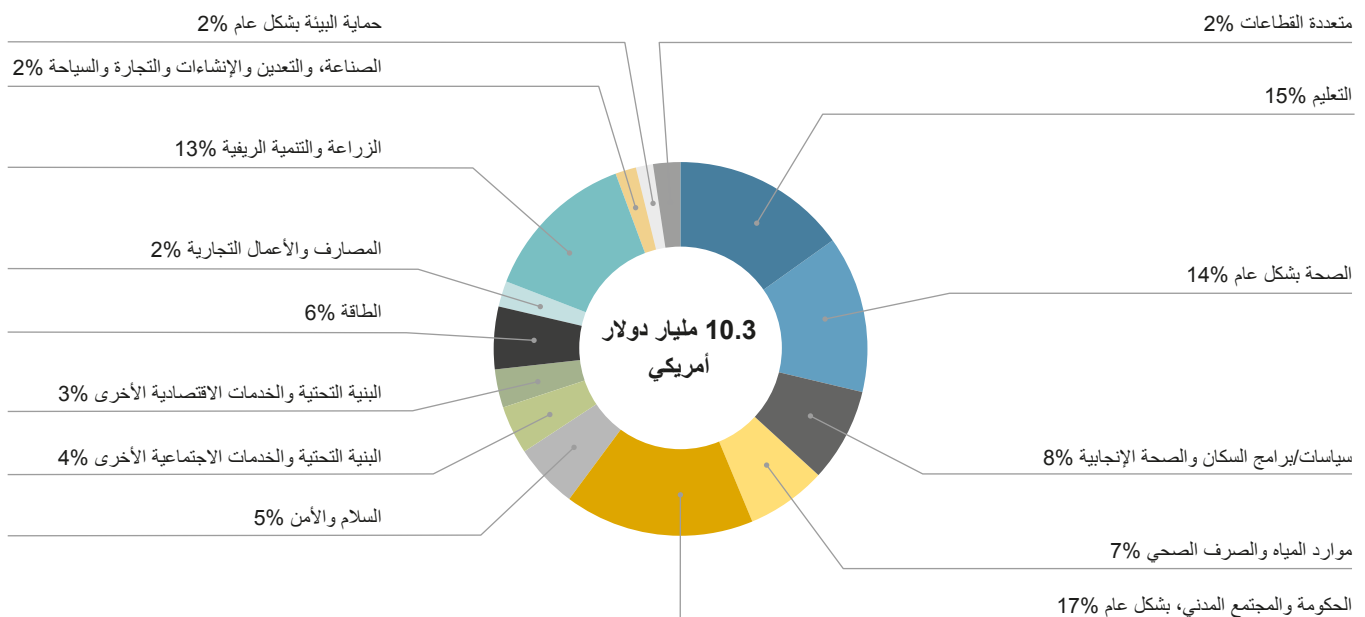
تبين بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن معظم المساعدة الثنائية التي تدعم المساواة بين الجنسين في الدول والاقتصادات الهشة تذهب إلى قطاعات اجتماعية مثل التعليم²⁰ والصحة، في حين تظل فجوات تمويل كبيرة في القطاعين الاقتصادي

عدم القدرة على التنبؤ بالمساعدات التي تركز على المساواة بين الجنسين

تتفاوت الأولوية المعطاة للمساواة بين الجنسين تفاوتاً ضخماً عبر السياقات الهشة. تُظهر بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن 67 في المائة من المساعدات إلى نيبال استهدفت المساواة بين الجنسين في الفترة 2012-13 بالمقارنة بنسبة 14 في المائة فقط من المساعدات إلى العراق.¹⁶ وبالإضافة إلى ذلك، تركز أكثر من 50 في المائة من المساعدات الموجهة إلى المساواة بين الجنسين في الدول والاقتصادات الهشة في 8 بلدان فقط في 2012-13، على الرغم من أن قائمة متلقي المساعدات الرئيسيين قد تحولت بصورة كبيرة في السنوات الست الأخيرة.¹⁷ ويلقي هذا الضوء على حقيقة أن دعم تدخلات المرأة والسلام والأمن على المدى الطويل لا يزال محدوداً.

جزء من هذه التقلبات يرتبط بالسياق الإجمالي للمساعدات المقدمة إلى الدولة الهشة. طبقاً للبنك الدولي، فإن تدفق المساعدات إلى بلدان ما بعد النزاع والبلدان الهشة، يكون في المتوسط أكثر تقلباً من التدفقات إلى البلدان غير الهشة وغير الخارجة من نزاع، على الرغم من وجود تفاوتات كبيرة بين البلدان.¹⁸ تدفقات المساعدات التي لا يمكن التنبؤ بها تجعل من الصعب على البلدان تخطيط استراتيجيات التنمية بفعالية، مع آثار خاصة على المرأة

التوزيع القطاعي للمساعدات التي تستهدف المساواة بين الجنسين في الدول والاقتصادات الهشة (متوسط تعهدت 2012-13، أسعار 2012)²²



"إنه أمرٌ محبط بشكل مستمر ألا يظهر مستوى الحديث عن المساواة بين الجنسين، ومستوى الطموح الذي يتم التعبير عنه، في التمويل. يجب ألا نفوت فرصة تحقيق تغير جذري - الانتقال من معاملة قضايا المرأة كقضايا جانبية أو تكميلية لعمل الأمم المتحدة، إلى جعل النساء والفتيات يمثلن الإجابة المفقودة لإنشاء عالم مسالم وعادل."

ركزت نسبة 28 في المائة فقط من مساعدات أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الموجهة إلى السلام والأمن في الدول والاقتصادات الهشة على المساواة بين الجنسين خلال 2012-13 و2013 في المائة فقط استهدفت المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي.

والإنتاجي، وفي قطاع السلام والأمن.²¹ توفر عمليات بناء السلام وبناء الدولة نافذة حاسمة للفرصة لمجابهة أوجه انعدام المساواة بين الجنسين وبناء الدول المستجيبة والشاملة والخاضعة للمساءلة أمام جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك النساء والفتيات. على الرغم من ذلك، فإن 28 في المائة فقط من مساعدات أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الموجهة إلى السلام والأمن في الدول والاقتصادات الهشة ركزت على المساواة بين الجنسين في 2012-13 بينما استهدف 2 في المائة فقط المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي.²³ وفي داخل فئة السلام والأمن، فإن أكثر المجالات التي تركز على المساواة بين الجنسين تلقياً للمساعدات كانت بناء السلام المدني ومنع النزاع وتسويته، يليها إصلاح إدارة نظام الأمن. ومع ذلك، استهدف 4 في المائة و1 في المائة فقط (على الترتيب) نوع الجنس كهدف رئيسي.²⁴

النسبة المئوية من مساعدات السلام والأمن التي تستهدف المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي أو هام، مصنفة طبقاً للفئة الفرعية، 2012-2013²⁵

مليون دولار أمريكي، متوسط 2012-13		% من المساعدات التي تستهدف المساواة بين الجنسين		قضايا السلام والأمن الرئيسية
رئيسي	هام	رئيسي	هام	
5.2	90.6	1%	26%	إدارة وإصلاح نظام الأمن
32.3	359.3	4%	41%	بناء السلام المدني، ومنع النزاع وتسويته
0	6.2	0%	14%	إعادة الإدماج والحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
0	16.2	0%	19%	إزالة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات

البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية

تحول السياق الإجمالي لإنفاق الجهات المانحة في العقد ونصف الماضيين، مع قيام الجهات المانحة الناشئة بلعب دور متزايد الأهمية في توصيل المساعدات إلى بلدان النزاع.²⁷ وتشير التقديرات إلى أن الإمارات العربية

حتى يومنا هذا، لا توجد معايير دولية لتتبع الإنفاق على السلام والأمن العالميين ومدى تركيزه على نوع الجنس. ويمكن أن يؤدي الاتفاق على مثل هذه المعايير والأهداف العالمية إلى تحسين جودة المساعدات الدولية الرامية لمنع وخفض الأزمات إلى حد كبير.²⁶

المصلحة المتعددين، والفرصة التي يوفرها لدفع جدول أعمال أكثر شمولاً إلى الأمام، يصبح من الضروري تضمين النساء والإنصات إلى أصواتهن. رغم أن تنفيذ هذه المبادرة لم يحظ بنفس القدر من الدعم المتوقع في البداية، إلا أن المجتمع المدني نجح في الحشد وفي دمج نوع الجنس في بعض الحالات، مثل أفغانستان وجنوب السودان.³²

دور مصارف التنمية

تُظهر الأدلة أن هناك 20 دولة هشة ومتضررة من النزاع قد حققت واحداً على الأقل من مستهدفات الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام 2015.³³ وقد لعبت المساعدة المالية دوراً هاماً في هذه الإنجازات. بجانب المساعدة التنموية الرسمية الثنائية، فإن الجهات المانحة متعددة الأطراف مثل مصارف التنمية تعتبر من العوامل التمكينية الرئيسية للتنمية. على سبيل المثال، قامت المؤسسة الدولية للتنمية — وهي صندوق البنك الدولي للبلدان الأكثر فقراً — بتقديم أكثر من 28.5 مليار دولار أمريكي إلى البلدان الهشة والمتضررة من النزاع منذ عام 2000، والتزمت بزيادة حصة تمويل المؤسسة الدولية للتنمية إلى هذه الدول بنسبة 50 في المائة.³⁴ زادت نسبة مخصصات البنك الدولي التي تستقي معلومات من الاعتبارات الجنسانية بصورة كبيرة منذ العام المالي 2010.³⁵ وتحققت الأهداف الاستراتيجية للبنك والتي تتمثل في "أن تكون 60 في المائة من جميع عمليات الإقراض التي تقوم بها المؤسسة الدولية للتنمية و55 في المائة من جميع عمليات الإقراض التي يقوم بها البنك مستقياً للمعلومات من الاعتبارات الجنسانية" في عام 2014.

في حالة البلدان الهشة، زاد التركيز الجنساني لمخصصات البنك بصورة كبيرة. في عام 2010، كانت 57 في المائة من المخصصات تستقي معلومات من الاعتبارات الجنسانية، وارتفع الرقم إلى 97 في المائة في عام 2014.³⁷ ويتناسب هذا التغيير مع مخصصات الدول غير الهشة، والتي زادت من 54 إلى 94 في المائة على مدار نفس الفترة. ولكن، لا يزال إجمالي المخصصات للدول الهشة أقل بكثير من مخصصات البلدان غير الهشة. في العام المالي 2014، على سبيل المثال، تم تخصيص 3.38 مليون دولار أمريكي إلى التدخلات التي تستقي معلومات من الاعتبارات الجنسانية، بالمقارنة بمبلغ 34.15 مليون دولار أمريكي في الدول غير الهشة.

تلقي العراق أكبر المخصصات التي تستقي معلومات من الاعتبارات الجنسانية إلى بلدٍ وحيد هش أو في مرحلة ما بعد النزاع في العام المالي

المتحدة وتركيا وجمهورية الصين الشعبية من بين أكثر مقدمي المساعدات من خارج لجنة المساعدة الإنمائية من الناحية المطلقة. وبالإضافة على ذلك، فإن تركيا والإمارات العربية المتحدة من بين أكثر الجهات المانحة سخاءً في الأوضاع الهشة من الدول غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بالنسبة للنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي.²⁸ أربع من بين أكثر 10 دول متلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الإجمالية التي قدمتها الإمارات العربية المتحدة في 2012-13 تعتبر حالياً من الدول الهشة، وقد تلقت مجتمعة 239 مليون دولار أمريكي.²⁹ وفي حالة تركيا، هناك 5 من بين أكثر 10 دول متلقية من الدول الهشة، وقد تلقت 1,645 مليون دولار أمريكي.³⁰ إلا أنه لم تكن هناك بيانات متاحة عما إذا كان هذا التمويل يعزز المساواة بين الجنسين أم لا. من المهم أن يسجل جميع مقدمي المساعدات، بما في ذلك مقدمي المساعدات غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، مدى التركيز على نوع الجنس في كافة مساهماتهم من المساعدات.

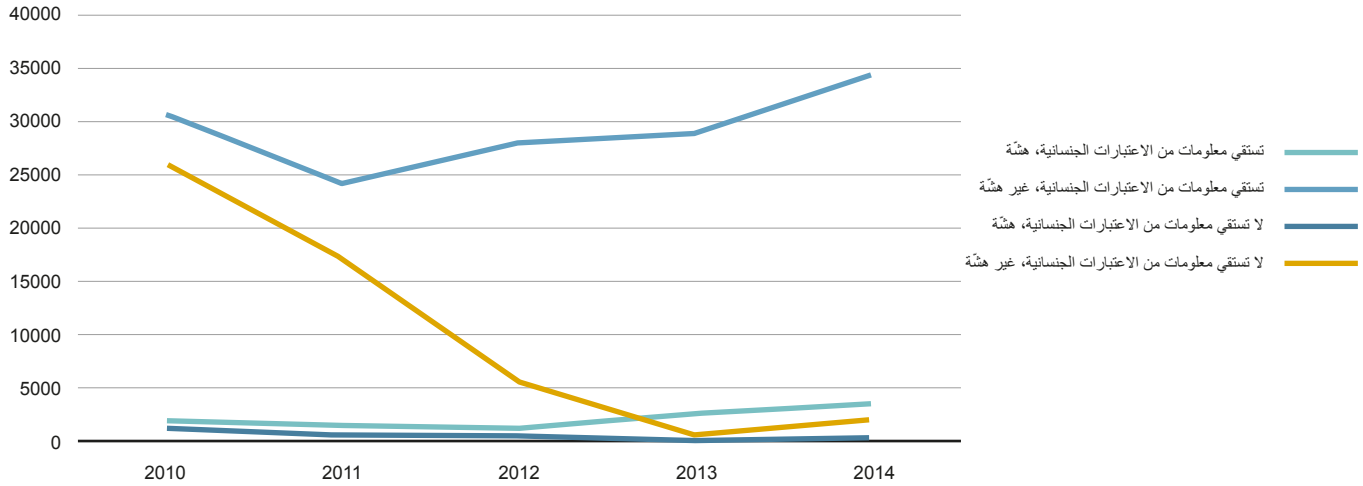
زيادة فعالية المساعدات

يلزم وجود تدخلات أكثر شمولاً وابتكاراً مدفوعة بأولويات البلدان النامية للإسراع بالانتقال إلى الاستقرار والتنمية الشاملة في السياقات الهشة. بالإضافة إلى ذلك، مع زيادة أعداد حالات الطوارئ والنزاعات المطولة ودخول وخروج البلدان من النزاعات، هناك حاجة إلى سد الفجوة بين المساعدات الإنسانية والتنمية، مع زيادة الاستثمارات في القدرة على التكيف وتسوية النزاع وبناء السلام التي تستهدف بصورة أكثر حسماً نتائج التنمية على المدى الطويل.

أحد النماذج للدعم الأكثر فعالية عن طريق المساعدات يتمثل في الاتفاق الجديد للسلام والمشاركة في الدول الهشة.³¹ والذي أنشأه المنتدى رفيع المستوى بشأن فعالية المعونة والذي عقد في بوسان في ديسمبر/كانون الأول 2011، والاتفاق الجديد هو نهج من المساعدات تقوده البلدان مصمم لتقديم الدعم أثناء التحول من عدم الاستقرار إلى التنمية، ولكي يعمل بمثابة منصة لتقوية العلاقات بين الجهات المانحة وبين البلدان المتضررة. وهو يهدف إلى تحديد أولويات بناء السلام وبناء الدولة لكل بلدٍ على حدة، ومن ثم بناء خطة محددة بالنسبة للسياق بقيادة قطرية. لتنفيذ هذا، يُتوقع من الجهات المانحة الدخول في شراكة والإسهام في تمويل الاتفاق.

تعتبر المساواة بين الجنسين ومشاركة النساء أمراً حاسماً لتنفيذ الاتفاق الجديد. ونتيجة لتأكيد على القيادة القطرية، والملكية المحلية والتعاون بين أصحاب

مخصصات البنك الدولي التي تستقي والتي لا تستقي معلومات من الاعتبارات الجنسانية (الإجمالي بالمليون دولار أمريكي) إلى الدول الهشة وغير الهشة (الأعوام المالية 2010 - 2014)³⁸



نوع الجنس كانت بنغلاديش ونيبال.

لم تطبق مصارف التنمية الأخرى المؤشرات الجنسانية بصورة متنسقة حتى الآن، وبالتالي لا يمكن تقييم التركيز الجنساني لتدخلاتها بصورة متنسقة. يخطط مصرف التنمية الإفريقي، على سبيل المثال، في إدخال نظام تمييز جنساني في خلال عام 2015 لتصنيف العمليات على أساس إمكانية تأثيرها على المساواة بين الجنسين.⁴¹ ومن المتصور أن تكون هناك ثلاث تصنيفات مميزة: "أثر محتمل مرتفع ومتوسط ومنخفض على الجوانب الجنسانية"، طبقاً لما إذا ما كانت المساواة بين الجنسين تمثل نتيجة تنمية منفصلة في كل عملية أم لا.⁴²

مؤتمرات الماتحين: ترجمة تقييم الاحتياجات إلى التزامات مالية

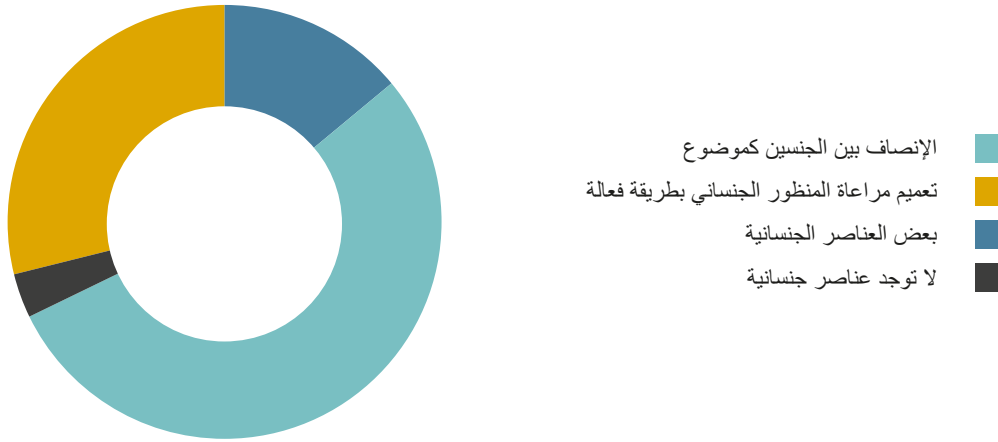
إن مؤتمرات الجهات المانحة شديدة الأهمية لتركيز الاهتمام العالمي على أولويات البلدان في مرحلة ما بعد النزاع. ولكن على الرغم من الإقرار المتكرر بأهمية المرأة المحورية في إعادة البناء، إلا أن زعيمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية يتم تهميشهن عادة من قبل عملية التعهد بمساعدات من الجهات المانحة.⁴³ وفي تقريره الصادر عام 2010 بشأن مشاركة النساء في بناء السلام، دعا الأمين العام هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء المشاركة في تنظيم مؤتمرات

2014 (355 مليون دولار أمريكي)، يليه ميانمار (281.5 مليون دولار أمريكي) ومالي (280 مليون دولار أمريكي).

بموجب سياسة نوع الجنس والتنمية، تعهد المصرف الآسيوي للتنمية بدعم أعداد أكبر من المشروعات التي تتناول المساواة بين الجنسين. تركز الجهود على كل من تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المشروعات والبرامج التي يمولها المصرف الآسيوي للتنمية، وزيادة عدد القروض التي تتناول الفروق بين الجنسين بصورة مباشرة.³⁹ يبين تحليل سجلات المشروعات والقروض والمنح التي وافق عليها المصرف الآسيوي للتنمية في عام 2014 لتدخلات في دول هشة في آسيا والمحيط الهادئ أن أغلبية المخصصات المصنفة، 54 في المائة (2.49 مليون دولار أمريكي) كانت مصنفة كدخلات تم دمج نوع الجنس فيها بصورة فعالة.⁴⁰ ولكن، تم تخصيص 14 في المائة فقط من التمويل المصنف (638,000 دولار أمريكي) لمشروعات تركز تحديداً على المساواة بين الجنسين، في حين لم يكن ما يقرب من 30 في المائة (1.32 مليون دولار أمريكي) يحتوي على أي عناصر جنسانية.

رغم أن أكبر مبلغ صدق المصرف الآسيوي للتنمية على تخصيصه في عام 2014 إلى دولة هشة منفردة في آسيا والمحيط الهادئ كان يبلغ 1.56 مليون إلى سريلانكا، إلا أن البلدان التي تتلقى أكبر المخصصات التي تركز على

المخصصات المقيمة للمشروعات والقروض والمنح في دول آسيا والمحيط الهادئ الهشة التي صدق عليها المصرف الآسيوي للتنمية في 2014، مصنفة طبقاً للتركيز على نوع الجنس⁴⁴



تتبع الموارد في تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لالتزامات المرأة والسلام والأمن

تظهر التقارير بشأن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP) أن هيئات الأمم المتحدة حققت تقدماً محدوداً في تتبع الموارد وتخصيصها للتدخلات التي تركز على نوع الجنس. من بين 62 هيئة تقوم حالياً بتقديم بياناتها في عام 2015، يمتلك 15 منها فقط (24 في المائة) أنظمة لتتبع الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.⁴⁸ ومن بين هذه الهيئات، فإن إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة والتي تمثل حوالي 40 في المائة من إجمالي هيئات الأمم المتحدة تعد متخلفة عن الركب إلى حد كبير حيث لا يوجد سوى عدد

الجهات المانحة إلى توفير فرص مجدية لممثلات النساء للمشاركة في مثل هذه الفعاليات الحاسمة، بما في ذلك إتاحة جميع وثائق المؤتمرات، وإفساح مجال في جدول الأعمال لتقديم القضايا الهامة والمساعدة في عقد الاجتماعات التحضيرية وصياغة أوراق السياسات.⁴⁵

تبين نتائج استعراض تجريبي شمل 22 من المؤتمرات الرئيسية للجهات المانحة أو التي تهدف لإشراكها والتي عقدت منذ عام 2010، وتغطي 11 من مواقف النزاع أو ما بعد النزاع، نتائج متفاوتة من حيث تلبية متطلبات هذه الدعوة.⁴⁶ على سبيل المثال، فيما يتعلق بالمؤتمرات التي تتناول أولويات بناء السلام في أفغانستان، وجهت الدعوة رسمياً إلى ممثلات المجتمع المدني النسائي لتوصيل أولوياتهن في بعض المؤتمرات، بينما في البعض الآخر لم يتم إشراكهن في الجلسات الرسمية على الرغم من استعدادهن وتواجهن في مكان المؤتمر.⁴⁷ رغم عدم تساوي إتاحة البيانات، إلا أن النتائج الأولية لهذا الاستعراض التجريبي تشير إلى وجود ارتباط قوي بين المؤتمرات التي لها قنوات مشاركة واضحة لممثلات المجتمع المدني النسائي، والتي تدعم الخبرات الجنسانية، وبين نتائج تعهدات الجهات المانحة التي تستهدف تدخلات المساواة بين الجنسين. ويبين هذا الدور الهام الذي تقوم به المنظمات النسائية واستخدام التحليل الجنساني في التخطيط التحضيري في جمع التبرعات لمثل هذه التدخلات وبالنسبة لاحتياجات النساء بصفة خاصة.

من بين 62 كياناً تقوم حالياً بتقديم بياناتها في عام 2015، يمتلك 15 منها فقط (24 في المائة) أنظمة لتتبع الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

2012 وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان ببدء التصنيف والإبلاغ في عام 2014. ولكن الفروق في المنهجيات تحد من القابلية للمقارنة الكاملة عبر هيئات الأمم المتحدة وعلى مدار الزمن.⁵¹

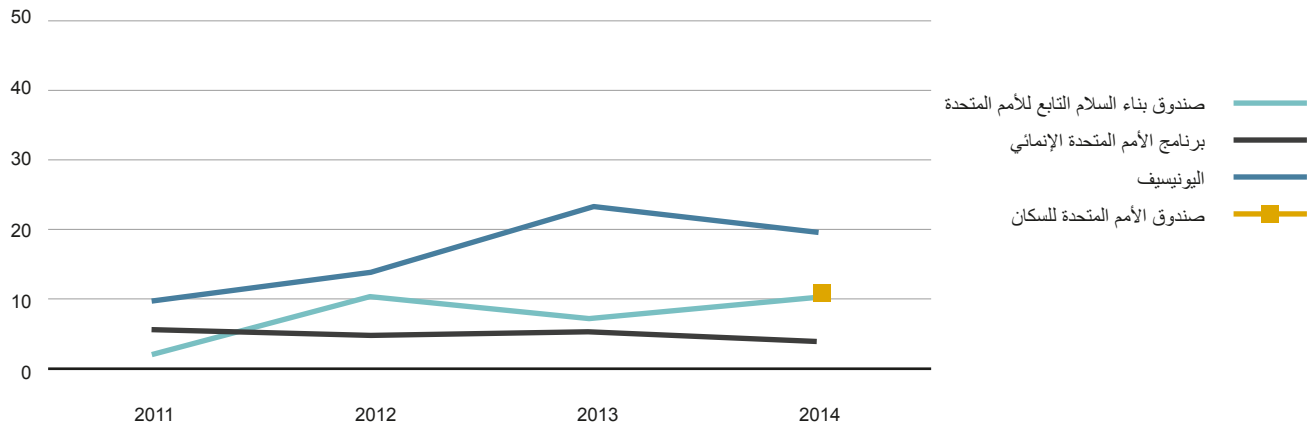
على الرغم من أن الأرقام المتاحة بشأن المخصصات التي تركز على نوع الجنس تظهر اتجاهاً صاعداً بشكل عام منذ 2011، إلا أنه من الواضح أن هناك حاجة إلى بذل جهود أقوى بكثير. وبالأخص، فإن هدف تخصيص 15 في المائة على الأقل من التمويل الذي تديره الأمم المتحدة دعمًا لمشروعات بناء السلام التي يتمثل هدفها الرئيسي في تلبية احتياجات النساء المحددة والنهوض بالمساواة بين الجنسين - كما تنص على ذلك خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للاعتبارات الجنسانية⁵² يظل غير متحقق إلى حد بعيد. على سبيل المثال، في التدخلات التي قام بها صندوق بناء السلام، تذبذبت هذه النسبة بشدة ما بين الرقم في عام 2011 الذي بلغ 2.1 في المائة، إلى نتائج أكثر إيجابية سُجّلت في عامي 2012 و2014 - وهما العامين اللذان كان الصندوق فيهما يدير مبادرة التعزيز الجنساني الخاصة به ويؤكد على تمويل المشروعات التي تستهدف تمكين النساء والمساواة بين الجنسين. في عام 2014، بلغ هذا الرقم 9.3 في المائة أو إجمالي 8.22 مليون دولار أمريكي.⁵³ ورغم أهمية التدابير الخاصة مثل مبادرة التعزيز الجنساني، إلا أن هناك أيضاً خطر أن تؤدي إلى عزلة البرامج

محدود جداً من الكيانات التي تتبع مواردها المنفقة على الشؤون الجنسانية. وبالتالي، فقد ظلت تمثل أضعف المؤشرات أداءً في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP) لثلاث سنوات متعاقبة من التقارير. وتجري جهود لدعم إنشاء وإصدار أنظمة للمؤشرات الجنسانية عبر المزيد من هيئات الأمم المتحدة، على الرغم من الحاجة إلى إجراءات أكثر كثافة إذا كانت منظومة الأمم المتحدة تتوقع أن تحقق معظم أهداف خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP) بحلول الموعد الذي حدده مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة في عام 2017.

المؤشرات الجنسانية

جديرٌ بالذكر أن عددًا متزايدًا من الهيئات العاملة في البيئات المتضررة من النزاع والأزمات تستخدم المؤشرات الجنسانية. في الوقت الحالي، يتم الإبلاغ سنويًا عن بيانات محددة مصنفة طبقًا لنوع الجنس في النزاع وما بعد النزاع من قبل خمس هيئات في الأمم المتحدة. وقد أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق بناء السلام واليونيسيف عن بيانات منذ اعتماد مؤشرات الأمم المتحدة وأطر الرصد الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في 2010.⁴⁹ وقد أصبحت بيانات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات متاحة منذ عام

النسبة المئوية من التمويل المخصص من قبل هيئات الأمم المتحدة للتدخلات التي تتخذ من المساواة بين الجنسين هدفًا رئيسيًا (النسبة المئوية من إجمالي المبالغ التي تم فحصها بالدولار الأمريكي)⁵⁴



على سبيل المثال، تلقت سوريا وجنوب السودان والفلبين أعلى نسبة من المساعدة الإنسانية التي تستهدف نوع الجنس بصفة رئيسية في عام 2014، ولكن ظلت تمثل واحدًا في المائة فقط من إجمالي المساعدات الإنسانية لكل من هذه البلدان.

بين الجنسين. وبالتالي فإن بعض التدخلات قد يكون لها أثر جنساني أكبر من غيرها، مع تركيز التمويل على أنواع معينة من القطاعات. ليست هناك حاليًا أدوات متاحة لرصد الإنفاق الفعلي، وقدرات الموظفين على تتبع وتحليل هذا النوع من البيانات محدودة في معظم الجهات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض هيئات الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان تقوم بفحص إجمالي مخصصاتها إلى البلدان الهشة لتحديد مدى تركيزها على الاعتبارات الجنسانية باستخدام مؤشرات، بينما يواجه آخرون — وبخاصة تدخلات الاستجابة للطوارئ والتدخلات الإنسانية — تحديات في المؤشرات الجنسانية، والتي تؤدي إلى صورة غير موثوقة عما إذا كان يتم تحقيق التزامات المساواة بين الجنسين.

منذ عام 2012، ظلت نسبة المساعدات الإنسانية غير المخصصة والتي تم توجيهها من خلال هيئات الأمم المتحدة تتراوح حول 60 في المائة، وحيثما استخدمت المؤشرات، كانت هناك نسبة كبيرة من المساعدات يتم ترميزها على أنها "غير محددة" (23 في المائة في 2014).⁵⁷ لذلك، لا يمثل تحديد المجالات الإنسانية ومجالات الطوارئ التي تتلقى قدرًا أكبر من الاهتمام تحديًا فحسب، وإنما تشير البيانات أيضًا إلى أن التركيز الجنساني كان، بصفة عامة، منخفضًا للغاية. على سبيل المثال، تلقت سوريا وجنوب السودان والفلبين أعلى نسبة من المساعدة الإنسانية التي تستهدف نوع الجنس بصفة رئيسية في عام 2014، ولكنها ظلت تمثل واحدًا في المائة فقط من إجمالي المساعدات الإنسانية لكل من هذه البلدان.⁵⁸

الجنسانية والتمويل الجنساني أو تضيق نطاقها، مما يجعلها تتعرض لإجراءات منفصلة ومستقلة، بدلاً من أن تكون برامج مخصصة يتم دمجها بفعالية في النطاق الكامل للبرامج التي تقوم بها جميع الهيئات في سياق ما بعد النزاع.

وقد كان هدف الأمم المتحدة الرامي للوصول بالتمويل إلى 15 في المائة لتدخلات بناء السلام، أساسيًا في الحث على اتخاذ إجراءات أكثر تصميمًا ورصد التقدم المحرز على نحو أكثر منهجية، على الرغم من أنه لا يزال بعيدًا عن التحقق بالنسبة لجميع الهيئات المسؤولة. طبقًا لما أقر به فريق الخبراء الاستشاري في استعراض عام 2015 لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة، هناك حاجة إلى دفعة إضافية كبيرة ليس فقط لتحقيق أهداف التمويل التي حددها الأمين العام والمتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، بل يُفضّل تجاوزها.⁵⁵ يلقي التقرير الضوء على أن مؤشر نسبة الـ 15 في المائة للمساواة بين الجنسين كأحد التدابير الأساسية التي سوف تساعد الأمم المتحدة على إعادة تعريف وتوجيه عملها نحو منظور ميثاق الأمم المتحدة المتمثل في حماية "الأجيال المتعاقبة من كوارث الحرب".⁵⁶ كما سيكون من الضروري وجود قيادة أقوى بكثير للتخطيط والميزنة المرعيين للاعتبارات الجنسانية والرصد والتقييم والاستثمار في الخبرات الفنية.

التحديات في المنهجية وأنظمة الإبلاغ

"لضمان المساواة في إتاحة المساعدة الإنسانية والاستفادة منها بالنسبة للنساء والفتيات والرجال والفتيان - يجب أن 'نقتفي أثر المال'. نحتاج إلى أن نعرف كيف ننفق المال ومن يستفيد منه".

فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ

تخصص مبالغ أكثر بكثير للتدخلات التي تستهدف المساواة بين الجنسين كـ'هدف هام'. ويعني هذا أن مثل هذه التدخلات تعمل على النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على الرغم من أن هذا لا يمثل الهدف الرئيسي من التدخل. كما يعني أيضًا أن اعتبارات المساواة بين الجنسين تعتبر قد تم تعميمها عبر التدخلات.

ليست الأنظمة الحالية للمؤشرات الجنسانية بالتعقيد الكافي لتحديد النسبة من التمويل المصنف على أنه تمويل 'هام' والتي تنهض بالفعل بالمساواة

مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في الأوقات الحاسمة من تعافي بلدانها كاستجابة أساسية للأزمة.⁶¹

ولكن، هناك حاجة إلى جهود أقوى بكثير في هذا المجال. تبين بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إن المنظمات والمؤسسات المعنية بمساواة المرأة لم تحصل إلا على 130 مليون دولار أمريكي في الفترة 2012-2013 وهي نسبة ضئيلة من مبلغ 31.8 مليار دولار أمريكي الذي يمثل إجمالي المعونات المقدمة إلى الدول والاقتصادات الهشة خلال نفس الفترة. ويمثل ذلك واحدًا في المئة فقط من المساعدات التي تركز على المساواة بين الجنسين والمقدمة للدول والاقتصادات الهشة.

كشف استعراض عبر الأقاليم أجري عام 2011 بدعم من جمعية حقوق المرأة في التنمية والذي شمل أكثر من 1000 منظمة نسائية وما يقرب من 50 صندوق نسائي أن القيمة المتوسطة للدخل السنوي لهذه المنظمات قد تضاعفت ما بين 2005 و2010.⁶³ ولكن متوسط موازنة هذه المنظمات بلغ 20,000 دولار أمريكي فقط و7 في المائة فقط من المستجيبين أبلغوا عن موازنات تزيد عن 500,000 دولار أمريكي في عام 2010.⁶⁴ وأبلغت الأغلبية عن تحديات في حشد الموارد والاضطرار إلى خفض الأنشطة أو الموظفين نتيجة قيود تمويلية. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد المنظمات النسائية بصورة أساسية على دعم المشروعات بدلاً من التمويل المرن على المدى الطويل. في الواقع، أبلغ 48 في المائة من المستجيبين أنهم لم يتلقوا مطلقاً تمويلًا أساسيًا، و52 في المائة لم يتلقوا مطلقاً تمويلًا متعدد السنوات.⁶⁵ ومن

لا تستخدم هيئات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في بيئات النزاع وما بعد النزاع، مثل إدارة عمليات حفظ السلام التابعة لأمانة الأمم المتحدة وإدارة الشؤون السياسية، مؤشرات جنسانية نظرًا لأن عملياتها غير قائمة على المشروعات، وقد يتطلب الأمر نظامًا للمؤشرات أكثر تعقيدًا بقليل لمعرفة التركيز الجنساني لتدخلاتها. تشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي تمويل حفظ السلام للعام المالي 2014/15 بلغ 8.47 مليار دولار أمريكي،⁵⁹ في حين كانت الموازنة السنوية للبعثات السياسية الخاصة حوالي 590 مليون دولار أمريكي.⁶⁰ وتظل هذه المبالغ الضخمة غير مصنفة للتركيز الجنساني وبالتالي لا يتم احتسابها في أنظمة رصد المساعدات ذات التركيز الجنساني. يعد إنشاء منهجية وأنظمة إبلاغ مناسبة لتتبع التركيز الجنساني للمخصصات غير القائمة على المشروعات، بما في ذلك المخصصات في البعثات الميدانية، أمرًا رئيسيًا لإخضاع جميع هيئات الأمم المتحدة للمساءلة عن الالتزامات الجنسانية.

التمويل المخصص لمنظمات المجتمع المدني العاملة في بيئات النزاع وما بعد النزاع

استعرضت هذه الدراسة بالتفصيل كم الأدلة المتعلقة بالعلاقة بين مشاركة النساء وبين فعالية جهود السلام والأمن. في أعقاب النزاع مباشرة، هناك فترة وجيزة تمثل فرصة لتقوية حقوق المرأة وقيادتها، والتعجيل من خلال هذا بالتعافي والاستقرار بعد النزاع. إلا أن هذه الفترة، هي ذاتها الفترة التي تتعرض فيها البلدان لنقص التمويل، وتتأثر المنظمات النسائية وعملها الحاسم الذي تقوم به بصورة سلبية أكبر. يتفاقم نقص الأموال نتيجة أنه حين تتاح الأموال، فإنها عادة ما تُصرف في نهاية اليوم، بعد مرور الحاجة الملحة لها. وحين تكون التدفقات من المساعدة الإنمائية الرسمية الأخرى قد أعيد إنشائها. ويمكن أن يؤدي سد هذه الفجوة، من ناحية الموارد ومن الناحية الزمنية، إلى إطلاق أداة قوية للنهوض بقيادة النساء ونتيجة لذلك، سوف تأتي المكاسب في مجال السلام والأمن التي نتبنا بها الأدلة في أعقاب ذلك.

أقر قرار مجلس الأمن رقم 2122 (2013) صراحةً بالمساهمات الحاسمة للمنظمات النسائية - بما في ذلك تلك التي تعمل على المستوى الشعبي - في مجال تسوية النزاع وبناء السلام، وقد دعا القرار الدول الأعضاء إلى وضع آليات تمويل مخصصة وزيادة مساهماتها في المنظمات النسائية على المستوى المحلي. وهناك بعض المبادرات الجارية في الوقت الحالي. على سبيل المثال، بدأت الولايات المتحدة في توفير منح صغيرة كآلية لتوجيه الدعم والموارد

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد المنظمات النسائية بصورة أساسية على دعم المشروعات بدلاً من التمويل المرن على المدى الطويل. في الواقع، أبلغ 48 في المائة من المستجيبين أنهم لم يتلقوا مطلقاً تمويلًا أساسيًا، و52 في المائة لم يتلقوا مطلقاً تمويلًا متعدد السنوات.

المحلي، والذي يوجب المنافسة بين المنظمات في بعض الأحيان.

"لدينا موازنة سنوية صغيرة ومعظم الإجراءات و عملنا في مجال المرأة والسلام والأمن تطوعي. نحتاج إلى دعم أساسي أيضاً، وهذا هو الحال بالنسبة للعديد من المنظمات النسائية في صربيا. التمويل في معظم الحالات يكون لفترة محدودة، 6 أشهر أو عام، لذا لا نستطيع تخطيط الإجراءات على المدى الطويل."

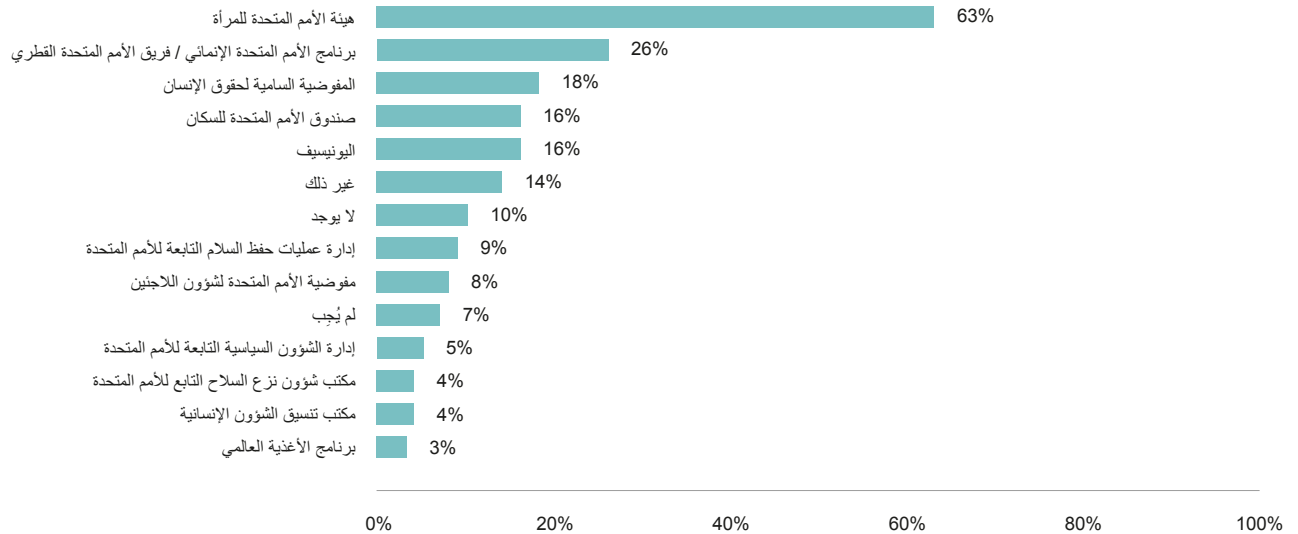
مجيبية على الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني لأغراض الدراسة العالمية، تعمل في صربيا.

من ناحية موارد الدعم من منظومة الأمم المتحدة، كشفت الدراسة الاستقصائية أن ما يقرب من ثلثي منظمات المجتمع المدني (63 في المائة) تتلقى دعماً من هيئة الأمم المتحدة للمرأة نتيجة عملها في مجال المرأة والسلام والأمن، مما يبين أهمية دور الهيئة في توفير الموارد المباشرة والدعم الفني على الرغم من مواردها المحدودة.⁶⁷ وقد تلقت منظمة واحدة من كل أربع منظمات تقريباً دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (26 في المائة)، يليه الدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان (18 في المائة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (16 في المائة) واليونيسيف (16 في المائة). عشرة في المائة من المنظمات لم تتلق دعماً من أي من هيئات الأمم المتحدة نظير عملها في مجال المرأة والسلام والأمن.

تداعيات هذا أن العديد من هذه المنظمات تنفق قدرًا كبيرًا نسبيًا من وقتها على الأنشطة المتعلقة بالجهات المانحة - مثل كتابة مقترحات التمويل خلال أطر زمنية ضيقة للحصول على مبالغ مالية قليلة وإعداد التقارير للجهات المانحة - مما يأخذ وقتًا ثمينًا من برامجها الفعلية.

ظهرت نتائج مماثلة من الدراسة الاستقصائية العالمية للمجتمع المدني التي أجريت كمساهمة في هذه الدراسة العالمية ومن استعراض 2015 رفيع المستوى لتنفيذ القرار 1325 (2000).⁶⁶ وقد جاء انعدام الموارد في المرتبة الأولى بين العوائق التي تواجهها منظمات المجتمع المدني (39 في المائة)، يليه انعدام الثقة والتعاون مع الحكومات، والفجوة بين السياسات الدولية والواقع على المستوى المحلي (كل منها 29 في المائة). أبلغت معظم المنظمات عن تلقي أكبر مبالغ التمويل لقاء عملها في مجال الدعوة، يليه بناء القدرات الفنية (43 في المائة). في المقابل، أشارت 11 في المائة فقط من المنظمات أن أغلبية تمويلها يدعم العمل الأساسي/بناء القدرات المؤسسية. تضمنت التحديات الأخرى المتعلقة بالتمويل والتي حددها المجيبون التخصيص غير الفعال للتمويل؛ وتركيز الجهات المانحة على الأهداف الرقمية وعلى 'الكم بدلاً من الكيف'؛ والأموال التي تعطى للمنظمات الكبرى بدلاً من المنظمات الشعبية؛ والتمويل غير المنسق وغير المنظم؛ واهتمامات الجهات المانحة المتقلبة والتي تتعارض مع التخطيط طويل الأمد؛ والمشكلات المرتبطة بتحول منظمات المجتمع المدني إلى العمل بدافع من الجهات المانحة وليس من المجتمع

نسبة المجيبين الذين اختاروا كل من الفئات التالية للإجابات على سؤال الدراسة الاستقصائية: "أي وكالات الأمم المتحدة كان أكثرًا دعماً لعملك في مبادرات المرأة والسلام والأمن؟" (يمكن اختيار إجابات متعددة)⁶⁸



العوائق التي تواجه الوصول إلى الموارد

من أشخاص آخرين لتغطية نفقاتنا. ينبغي أن يكون لدى المصارف نظام خاص للتعامل مع المنظمات غير الحكومية، وبخاصة حين تقدم أيضًا الخدمات الإنسانية.⁷²

التحديات الأخرى التي تحول دون الوصول إلى التمويل تتعلق بتفضيل الجهات المانحة على نحو متزايد لتوجيه التمويل من خلال منظمات كبيرة قادرة على إصدار مقترحات تمويل طبقاً لمبادئها التوجيهية كثيرة المطالب، بالإضافة إلى القدرة على احتمال شروط الإبلاغ والرقابة الصارمة.⁷³

مصادر التمويل متعددة الأطراف

إن الصناديق الخاصة مثل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد النساء وصندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين،⁷⁴ وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع،⁷⁵ ظلت تمثل مصادر هامة متعددة الأطراف للدعم بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها. ورغم أن هذه الصناديق تدعم عددًا متزايدًا من المشروعات في بيئات النزاع وما بعد النزاع، إلا أن هناك فجوة كبيرة بين التمويل المتاح وبين الطلب، والتمويل لمجابهة الفجوة بالنسبة للمنظمات النسائية على وجه خاص قليل استئناف تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، والتمويل الذي يتناول تحديًا التحديات المتعلقة بالتطبيق المحدد لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن بشكل عام، وبخاصة عنصر قيادة النساء والمشاركة والتركيز على المجتمع المدني.

واستجابة لذلك، أنشئت الأداة التحفيزية العالمية المتعلقة بمشاركة المرأة في مجال السلام والأمن والعمل الإنساني - وهي مبادرة ذات أصحاب المصلحة متعددين من الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وهي واعدة بتقديم تمويل مخصص ومتسع النطاق لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وبعيدًا عن التمويل، سوف تكون هذه الأداة بمثابة منصة جامعة للتنسيق والمعرفة وتبادل الخبرات.

بالإضافة إلى التمويل المحدود، ظهرت تحديات جديدة في الوصول إلى الموارد نتيجة الاتجاهات والتهديدات العالمية الناشئة. في أوائل عام 2015، تواصل برنامج صانعات السلام، بالإضافة إلى تجمع الأمن البشري مع شركاء في عشر بلدان للحصول على تصورات بشأن الطرق المتعددة التي يؤثر بها جدول أعمال مكافحة الإرهاب على عملهم في مجال السلام وحقوق المرأة.⁶⁹ وتبين الإجابات أن تدابير مكافحة الإرهاب في أعقاب أحداث 11 سبتمبر/أيلول أثرت على المجال التشغيلي والسياسي للمجتمع المدني بعدة طرق. أبلغت العديد من المُنبيات أن حكوماتهن تحاول السيطرة على عمل المجتمع المدني أو الحد منه أو السيطرة عليه من خلال وضع تشريعات جديدة للمنظمات غير الحكومية، طبقًا لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في نظامها القياسي بشأن مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب.⁷⁰ ويضع هذا التشريع الجديد، في بعض الحالات، قيودًا على تلقي الدعم التمويلي. على سبيل المثال أظهرت دراسة قام بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومجلس اللاجئين النرويجي في عام 2013 أن تدابير مكافحة الإرهاب التي اعتمدت أو توسعت من قِبل الجهات المانحة على مدار العقد الماضي كان لها آثار سلبية تتضمن توقف وانخفاض التمويل؛ وحظر أو إيقاف البرامج؛ والقيود على التعاملات المالية.⁷¹ ولكن، قليلًا ما يتم الاعتراف بأن مثل هذه القواعد المالية الخاصة بمكافحة الإرهاب لها تأثير معين - وإضافي في كثير من الأحيان - على النساء والمنظمات النسائية. وكما ذكرت إحدى المُنبيات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

"أحيانًا نواجه صعوبات أثناء عملية تحويل الأموال، فالأمر يستغرق منّا وقتًا طويلاً لتلقي الأموال، وبعض المصارف المُرسَل إليها ترفض المبلغ. وقد تم إدخال نظام جديد مؤخرًا: هناك حد على المبلغ الذي نستطيع سحبه أسبوعيًا من المصرف. ويعني هذا أننا لا يمكننا دفع جميع نفقاتنا التنظيمية في وقتها، مثل رواتب الموظفين، والإيجار ونفقات الأنشطة... الجميع يتصل بنا للحصول على نقودهم، ولا بد ان نعددهم أننا سوف ندفع لهم الأسبوع القادم... في بعض الأحيان نقترض

الأداة التحفيزية العالمية المتعلقة بمشاركة المرأة في مجال السلام والأمن والعمل الإنساني

والأمن.⁷⁶ وسوف يكون الصندوق الجديد بمثابة آلية تمويل مرنة وسريعة تدعم التدخلات عالية الجودة التي تستجيب للسياقات المتغيرة والبدء المفاجئ للأزمات وحالات الطوارئ. كما سوف تقوي قدرات المجتمع المدني على اغتنام فرص بناء السلام الهامة. يهدف الصندوق إلى سد الفجوات التمويلية التي تحدث ما بين توقيع اتفاق سلام وما بين استئناف تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية - وهي فترة حاسمة حين يقوم بلد ما بإعادة البناء من أجل المستقبل، ولكن تنقصه الموارد المالية اللازمة للقيام بذلك. وقد ثبت أن الاستثمار في المنظمات النسائية والمجتمع المدني في هذه الفترة الحاسمة يدعم الشمول وبناء الأمة وزيادة عوائد السلام لقاعدة أكبر من المجتمع.

سوف تتميز الأداة التحفيزية العالمية بهيكل حكم يضم أصحاب المصلحة المتعددين ويتيح للدول الأعضاء والمجتمع المدني والأمم المتحدة المشاركة في صنع القرار على قدم المساواة، لإظهار الشفافية والفعالية في التخطيط الاستراتيجي الجماعي والتشاورى وفي استغلال الموارد.

للتصدي لفجوات التمويل الشديدة والتي تم الإقرار بها منذ أمد طويل كأحد العقبات الرئيسية التي تواجه تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، بالإضافة إلى مشاركة النساء في العمل الإنساني، تم إنشاء فريق مناقشة تمويل المرأة والسلام والأمن في يونيو/حزيران 2014. وقد اجتمع هذا الكيان الفريد الذي يضم أصحاب المصلحة المتعددين، والذي يتألف من ممثلين من الجهات المانحة والدول الأعضاء المتضررة من النزاعات وهيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، على مدار العام للنظر في استراتيجيات للدعم المالي المخصص والمتسع النطاق.

وبعد استكشاف عدد من الخيارات ووضع خرائط لأدوات التمويل القائمة، اتفق فريق مناقشة التمويل على دعم إنشاء الأداة التحفيزية العالمية المتعلقة بمشاركة المرأة في مجال السلام والأمن والعمل الإنساني، وهي آلية تمويل مُجمّعة تهدف إلى إعادة تنشيط الإجراءات وتحفيز نقلة كبيرة في تمويل مشاركة النساء وقيادتهن وتمكينهن في الاستجابة للأزمات، وفي بيئات السلام

التوصيات

نقل التقدم إلى ما بعد 2015: مقترحات عمل

ينبغي على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع الدولي:

- ✓ تحديد أهداف رقمية محددة مثل هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة 15 في المائة من تمويل بناء السلام للمشروعات التي يتمثل هدفها الرئيسي في تلبية الاحتياجات المحددة للمرأة وتحسين المساواة بين الجنسين.
- ✓ إنشاء منظومات تضم جميع الجهات الفاعلة في مجال التمويل لتعزيز الشفافية والمساءلة، من خلال تتبع ما إذا كانت المخصصات المالية تدعم المساواة بين الجنسين بطريقة يمكن مقارنتها بالكامل، بما في ذلك سياقات السلام والأمن وحالات الطوارئ. لتحقيق هذا، ينبغي بناء قدرات جميع الجهات الفاعلة على رصد وتقييم أثر التمويل.

ينبغي على الجماعات والدول المانحة:

- ✓ اعتماد هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة 15 في المائة للتمويل المراعي للاعتبارات الجنسانية من تدخلات بناء السلام داخل تدفقات المساعدات الخاصة بها إلى السياقات المتضررة من النزاعات، على أن تمثل هذه النسبة المئوية الهدف الأول وليس الأخير.

ينبغي على المجتمع المدني:

- ✓ تحسين التنسيق بين أنشطة تقديم المعونات الخاصة بالجهات المانحة لضمان توزيع المساعدات التي تركز على المساواة عبر جميع الدول والاقتصادات الهشة.
- ✓ تحقيق زيادة كبيرة في مخصصات آليات التمويل المخصصة التي تعزز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة والتمكين، مثل صندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع (UN Action) والأداة التحفيزية العالمية المتعلقة بمشاركة المرأة في مجال السلام والأمن والعمل الإنساني .
- ✓ مراجعة هيكل الموازنة من كونه قائماً على 'المشروعات' إلى أن يستهدف بناء القدرات على المدى الطويل، ليس لهيئات الدولة فحسب، ولكن للهيئات غير الحكومية أيضاً.

- ✓ زيادة التمويل الذي يمكن التنبؤ به، والمتاح الحصول عليه والمرن لمنظمات المجتمع المدني النسائية التي تعمل في مجالي السلام والأمن على جميع المستويات، بما في ذلك الزيادة من خلال أدوات التمويل المخصصة مثل الأداة التحفيزية العالمية المتعلقة بمشاركة المرأة في مجال السلام والأمن والعمل الإنساني.
- ✓ دعم مشاركة المرأة في مؤتمرات الجهات المانحة لضمان استهداف التدخلات بصورة مناسبة لاحتياجات النساء على أرض الواقع.
- ✓ بناء قدرات الحكومات الوطنية في البيئات الهشة والبيئات المتضررة من النزاعات للقيام بتخصيص الموازنات المراعية للمنظور الجنساني ولضمان الترابط بين التخطيط الوطني وبين أهداف المساواة بين الجنسين.
- ✓ القيام بتحليل تشاركي للمخاطر المتعلقة بنوع الجنس والنزاع (بما في ذلك تحليل مدى التعرض للمخاطر) لتوفير المعلومات اللازمة للتصميم

ينبغي على الأمم المتحدة:

- ✓ الإسراع بجهود الوصول إلى ' مؤشر المساواة بين الجنسين' المتمثل في نسبة 15 في المائة التي حددها الأمين العام، ثم تجاوز هذا المؤشر لتمويل أساليب بناء السلام التي تعزز المساواة بين الجنسين. ينبغي أن يُنص على تحقيق هذا المؤشر في اتفاقات الأمين العام مع قيادات الأمم المتحدة العليا على الأرض، في بيانات البعثات وخارجها، وأن يستند
- ✓ إلى نظام مُحسَّن لرصد وتتبع الإنجازات.⁷⁷
- ✓ تخصيص 100 مليون دولار أمريكي أو نسبة رمزية تبلغ 1 في المائة من القيمة (أيهما أكبر) من إجمالي موازنة عمليات السلام إلى صندوق بناء السلام؛⁷⁸ وأيضًا ضمان تخصيص 15 في المائة على الأقل من هذه المساهمة لأساليب بناء السلام التي تعزز المساواة بين الجنسين.

المراجع

1. تردد هذا في تقرير الأمين العام لعام 2014 بشأن القضية. "تقرير الأمين العام عن : المرأة والسلام والأمن"، UN Doc. S/2014/693 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 23 سبتمبر/أيلول 2014)، الفقرة 78.
2. "A New Deal for Engagement in Fragile States: 4th High-Level Forum on Aid Effectiveness" (Busan, Korea: International Dialogue on Peacebuilding and Statebuilding, December 29, 2011). تم توجيه دعوة قوية أيضاً للإسراع بالاستثمارات الداعمة للمساواة بين الجنسين في الفترة التي سبقت المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية والذي عقد في أديس أبابا في يوليو/ تموز 2015.
3. "States of Fragility 2015: Meeting Post-2015 Ambitions" (OECD, June 2015).
4. انظر، على سبيل المثال "تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (2014)".
5. انظر على سبيل المثال، "تقرير الأمين العام عن: استعراض وتقييم منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة"، UN Doc. E/CN.6/2015/3 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 15 ديسمبر/كانون الأول، 2014)؛ "دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة: تقرير الأمين العام"، UN Doc A/61/122/Add.1 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 17 نوفمبر/تشرين الثاني، 2006).
6. "States of Fragility 2015: Meeting Post-2015 Ambitions," 18.
7. "تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (2014)"، المربع رقم 19.
8. المرجع السابق، المربع 20.
9. انظر، "Preparatory Process for the 3rd International Conference on Financing for Development: Elements" (United Nations, January 21, 2015), 5. "المعونة لصالح التجارة" هي أداة تمويلية أخرى يمكنها المساعدة على تعزيز الإغاثة والتعافي والاستقرار ودعم التمكين الاقتصادي للمرأة في البيئات الهشة.
10. "Financing UN Security Council Resolution 1325: Aid in Support of Gender Equality and Women's Rights in Fragile Contexts," Submission to the Global Study (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Assistance Committee Network on Gender Equality (GENDERNET), March 2015), 1. هناك قائمة بأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي متاحة من خلال الرابط: <http://www.oecd.org/about/membersandpartners>. عند اقتباس أرقام لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن كلمة "مساعدات" تشير إلى المساعدات الإنمائية الرسمية القابلة للتخصيص للقطاعات والتي يخصصها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية فقط.
11. عند تحليل بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن كلمة "مساعدات" تشير إلى المساعدة الإنمائية الرسمية القابلة للتخصيص للقطاعات.
12. "Financing UN Security Council Resolution 1325: Aid"
13. المرجع السابق. المبادئ التوجيهية لتحديد كهدف رئيسي أو هام متاحة من خلال الرابط: <http://www.oecd.org/investment/stats/37461060.pdf>.
14. المرجع السابق.
15. بيانات قامت كندا بتوفيرها لأغراض الدراسة العالمية.
16. "Financing UN Security Council Resolution 1325: Aid in Support of Gender Equality and Women's Rights in Fragile Contexts," 5.
17. أفغانستان وإثيوبيا وبنغلاديش وباكستان وكينيا ونيبال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. انظر، المرجع السابق.
18. "تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية" (البنك الدولي، 2011)، 25، 194.
19. "Making Development Co-Operation More Effective: 2014 Progress Report" (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), United Nations Development Programme (UNDP), April 3, 2014), 24.
20. ولكن، يظل التعليم أحد أقل القطاعات تمويلياً حين يتعلق الأمر ببناءات المساعدات الإنسانية. في عام 2013، ذهب 2 في المائة فقط من التمويل المستمد من النداءات الإنسانية إلى التعليم وتم تلبية 40 في المائة فقط لطلبات التمويل المتعلقة بالتعليم، بالمقارنة بنسبة 86 في المائة بالنسبة لقطاع الغذاء و57 في المائة بالنسبة لقطاع الصحة. انظر، "التعليم للجميع: الإنجازات والتحديات" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2015)، 275.
21. جدير بالذكر، أن لجنة المساعدة الإنمائية أدخلت في مايو/أيار 2015 رمزاً جديداً للغرض في نظامها الإحصائي لتتبع المساعدات التي تدعم إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. سوف يكون هذا أساسياً لرصد جهود الجهات المانحة الثنائية في دعم القضاء على العنف ضد النساء، بما في ذلك في البيئات الهشة.
22. "Financing UN Security Council Resolution 1325: Aid in Support of Gender Equality and Women's Rights in Fragile Contexts," 7.
23. "Financing UN Security Council Resolution 1325: Aid in Support of Gender Equality and Women's Rights in Fragile Contexts". طبقاً لتعريف لجنة المساعدة الإنمائية، تشمل فئة "منع النزاع وتسويته والسلام والأمن": إدارة وإصلاح نظام الأمن؛ وبناء السلام ومنع النزاع وتسويته مديناً؛ والمشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية؛ وإعادة الإدماج والحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وإزالة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات؛ و(منع وتسريح) الجنود الأطفال. Sucharita S.K. Varanasi, "Using Technology to End Impunity for Mass Atrocities, Including Rape," International Justice Monitor, May 26, 2015, <http://www.ijmonitor.org/2015/05/using-technology-to-end-impunity-for-mass-atrocities-including-rape>.
24. المرجع السابق، 7.

- المصرف الآسيوي للتنمية نظام تصنيف لنوع الجنس مكون من أربع فئات لتقييم التركيز الجنساني للتدخلات. الفئات الأربع، طبقاً لتعريف المصرف الآسيوي للتنمية هي: 1) "الإصاف بين الجنسين كموضوع"، 2) "تعميم مراعاة المنظور الجنساني بطريقة فعالة"، 3) "بعض العناصر الجنسانية" 4) "لا توجد عناصر جنسانية".
25. Data for OECD-DAC aggregates provided the DAC Network on Gender Equality (GENDERNET).
26. "States of Fragility 2015: Meeting Post-2015 Ambitions" 14 & 25, 74.
27. انظر، "States of Fragility 2015: Meeting Post-2015 Ambitions". زاد عدد من مقدمي المعونات غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من التعاون في مجال التنمية والاستثمار في الأوضاع الهشة.
28. Trends and Profiles of Other Providers' Development Co-Operation," in Development Co-Operation Report (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2014), 381–96.
29. البيانات مستمدة من: <http://www.oecd.org/dac/stats/turkeys-official-development-assistanceoda.htm>
30. البيانات مستمدة من: <http://www.oecd.org/dac/dac-global-relations/uae-official-development-assistance.htm>
31. A New Deal for Engagement in Fragile States: 4th "High-Level Forum on Aid Effectiveness".
32. للمزيد من المعلومات عن حشد المجتمع المدني في أفغانستان وجنوب السودان، انظر "Integrating Gender into the New Deal for Engagement in Fragile States," Policy Paper (Cordaid, December 2012), 21–27.
33. "Fragility, Conflict and Violence Overview," The World Bank, تم الدخول إلى الموقع في 10 سبتمبر/أيلول، 2015. <http://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/overview>
34. المرجع السابق.
35. "Update on the Implementation of the Gender Equality Agenda at the World Bank Group," Submission to the Global Study (The World Bank, August 14, 2014), para. 18. تم حساب هذه المخصصات على أنها البنك الدولي للإنشاء والتعمير + المؤسسة الدولية للتنمية.
36. المرجع السابق، الفقرة 8. العمليات التي تستقي معلومات من الاعتبارات الجنسانية، طبقاً لتعريف البنك الدولي، هي تلك التي تتناول نوع الجنس في التحليل أو الإجراءات أو في رصد المشروعات عن طريق المؤشرات المصنفة طبقاً للجنس وغيرها من المؤشرات.
37. البيانات في هذه الفقرة مستمدة من: <https://finances.worldbank.org/dataset/Monitoring-Gender-Mainstreaming-In-World-Bank-Lend/cfwt-typej>
38. البيانات مستمدة من: <https://finances.worldbank.org/dataset/Monitoring-Gender-Mainstreaming-In-World-Bank-Lend/cfwt-typej>
39. "Gender and Development Projects and Initiatives," Asian Development Bank, تم الدخول إلى الموقع في 10 سبتمبر/أيلول، 2015. <http://www.adb.org/themes/gender/projects>
40. البيانات في هذه الفقرة مستمدة من: <http://adb.org/projects/search/48419,21303?keyword>. لأغراض المساءلة، يتبع
41. "Operationalising Gender Mainstreaming at the African Development Bank Group" (African Development Bank, (November 24, 2014).
42. المرجع السابق، الشكل 4.
43. انظر، على سبيل المثال، Carla Koppell and Jacqueline O'Neill, "Gender Symposia during Donor Conferences: A Model to Guarantee Women Leaders a Voice in Setting Priorities for Reconstruction" (Institute for Inclusive Security, November 2009); Tobie Whitman, "Increasing Women's Participation and Engagement in Planning for Peace: The 2011 Gender Symposium and International Engagement Conference (IEC) for South Sudan," in UN Women Sourcebook on Women, Peace and Security (UN-Women, 2012).
44. البيانات مستمدة من: <http://adb.org/projects/search/48419,21303?keyword>
45. "تقرير الأمين العام عن : مشاركة المرأة في بناء السلام"، UN Doc. A/65/354-S/2010/466 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 7 سبتمبر/أيلول، 2010)، الفقرة 33.
46. أفغانستان والسودان/دارفور وليبيا وجنوب السودان واليمن وبوروندي وسوريا ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وفلسطين. بيانات قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بجمعها لأغراض الدراسة العالمية.
47. Koppell and O'Neill, "Gender Symposia during Donor Conferences: A Model to Guarantee Women Leaders a Voice in Setting Priorities for Reconstruction," 1–2.
48. "UN-SWAP: An Accountability Framework to Mainstream Gender Equality and the Empowerment of Women across the UN System" (UN Women, 2015), 8.
49. يتم الإبلاغ عن البيانات سنويًا في تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن.
50. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي آلية ابتدائية للتنسيق المساعدات الإنسانية بين الوكالات.
51. ظلت نسبة تخصيصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تستهدف المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي في بلدان الصراعات وما بعد الصراعات، ثابتة إلى حد كبير منذ عام 2011، حيث بلغت 4.2 في المائة من التمويل في 2014. في حالة اليونيسيف، وصلت نسبة التدخلات إلى 19 في المائة في عام 2014، وهي زيادة كبيرة من 11 في المائة في عام 2011، على الرغم من أن منهجية التحديد تختلف اختلافاً كبيراً والمقارنات مع الجهات الفاعلة الأخرى غير محدّدة. أشار أول تحليل لمؤشرات المساواة بين الجنسين يجريه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن 11.6 في المائة من تدخلاته تتضمن المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي. من الناحية المطلقة، يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الهيئة التي تبلغ عن قيامها بتمويل أكثر كم من التدخلات التي تستهدف المساواة

65. المرجع السابق.
66. تستند النتائج إلى 317 دراسة استقصائية تمت في 72 بلدًا و16 مناقشة لجماعات التركيز تم جمعها بين فبراير/شباط ومارس/آذار 2015. البيانات في هذه الفقرة مستمدة من: "Global Report: Civil Society Organization (CSO) Survey for the Global Study on Women, Peace and Security: CSO Perspectives on UNSCR 1325 Implementation 15 Years after Adoption" (Global Network of Women Peacebuilders, Cordaid, NGO Working Group on Women, Peace and Security, International Civil Society Action Network, July 2015); "Focus Group Discussion Report for the Civil Society Organization (CSO) Survey: Civil Society Input to the Global Study on Women, Peace and Security" (Global Network of Women Peacebuilders, ICAN, NGO Working Group on Women, Peace and Security, Cordaid, May 2015).
67. يشمل هذا صورًا أخرى من الدعم بخلاف التمويل. البيانات في هذه الفقرة مستمدة من: "Global Report: Civil Society Organization (CSO) Survey for the Global Study on Women, Peace and Security: CSO Perspectives on UNSCR 1325 Implementation 15 Years after Adoption".
68. المرجع السابق.
69. Isabelle Gueskens et al., "Counterterrorism Measures and Their Effects on the Implementation of the Women, Peace and Security Agenda," Submission to the Global Study (Women Peacemakers Program, March 12, 2015).
70. فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال هي هيئة حكومية أنشئت أثناء قمة مجموعة البلدان السبعة في عام 1989. تتمثل أهدافها في وضع معايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهابيين وغيرها من التهديدات المتعلقة بنزاهة النظام المالي الدولي. تتألف فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال حاليًا من أربع وثلاثين ولاية قانونية للأعضاء ومنظمتين إقليميتين (الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي). ويستضيف مقر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أمانتها في باريس.
71. Kate Mackintosh and Patrick Duplat, "Study of the Impact of Donor Counter-Terrorism Measures on Principled Humanitarian Action" (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Norwegian Refugee Council, July 2013); "أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب" UN Doc. A/68/841 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 14 إبريل/نيسان، 2014)، الفقرة 96.
72. Gueskens et al., 5.
73. Global Report: Civil Society Organization (CSO) Survey for the Global Study on Women, Peace and Security: CSO Perspectives on UNSCR 1325 Implementation 15 Years after Adoption," 81
- بين الجنسين في بيئات النزاع وما بعد النزاع كهدف رئيسي، بإجمالي 71.7 مليون دولار أمريكي. تم تخصيص 13.6 مليون دولار أمريكي، من هذا المبلغ، لتحسين سبل النساء المعيشية ووظائفهن، بما في ذلك التدخلات الرامية لتعزيز إتاحة الائتمان والأصول للنساء، وتيسير التدريب المهني وأنشطة الإرشاد والتواصل الشبكي. تضمنت المجالات الأخرى التي تتلقى اهتمامًا كبيرًا إتاحة العدالة والإنصاف وأمن المواطنين (7.2 مليون دولار أمريكي) والمساعدة القانونية لضحايا العنف الجنسي من النساء، بما في ذلك أنشطة بناء الوعي المرتبطة بها (5.6 مليون دولار أمريكي). بالمقارنة، بلغ إجمالي نفقات برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى الميداني في مجالات السلام والأمن والعمل الإنساني 17.75 مليون دولار أمريكي فقط في عام 2014، تلقت أكبر المبالغ منها منطقتا إفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ بمقدار 6.88 مليون دولار أمريكي و5.18 مليون دولار أمريكي على الترتيب. "تقرير الأمين العام عن : المرأة والسلام والأمن"، UN Doc. S/2015/716 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 17 سبتمبر/أيلول 2015)، الفقرة 133.
52. "تقرير الأمين العام بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (2010)"، الفقرة 34-36.
53. يوفر صندوق بناء السلام هذه البيانات سنويًا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتضمينها في تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن. انظر، "تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (2015)"، الفقرة 134.
54. توفر كيانات الأمم المتحدة هذه البيانات سنويًا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتضمينها في تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن. انظر، "تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (2015)"، الفقرة 133.
55. "تحدي الحفاظ على السلام"، UN Doc. A/69/968-S/2015/490 (فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015، 29 يونيو/حزيران، 2015)، الفقرة 81-82، 182.
56. المرجع السابق، 9-10.
57. بيانات مقدمة من لجنة الأمم المتحدة الدائمة المشتركة بين الوكالات.
58. "Funding Gender in Emergencies: What Are the Trends?," Briefing Paper (Global Humanitarian Assistance, September 2014).
59. بناءً على الموارد المصدّق عليها في الفترة ما بين 1 يوليو/تموز 2014 إلى 30 يونيو/حزيران 2015.
60. "States of Fragility 2015: Meeting Post-2015 Ambitions," 76.
61. "Implementation of the United States National Action Plan on Women, Peace, and Security" (USAID, August 2012), 12.
62. "Financing UN Security Council Resolution 1325: Aid in Support of Gender Equality and Women's Rights in Fragile Contexts," 8.
63. Angelika Arutyunova and Cindy Clark, "Watering the Leaves, Starving the Roots: The Status of Financing Women's Rights Organizing and Gender Equality" (Association for Women's Rights in Development, 2013), 17.
64. المرجع السابق.

74. كلاهما تديره هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
75. تحت إدارة أمانة مبادرة الأمم المتحدة لإنهاء العنف الجنسي في النزاع مع قيام مكتب الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور الوكيل الإداري.
76. أجرت منظمة كوردايد والشبكة العالمية لصانعات السلام أبحاثاً ودعت إلى تمويل مخصص لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 والقرارات الداعمة له بشأن المرأة والسلام والأمن منذ عام 2010. وقد عملتا
- معا ومع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إنشاء فريق مناقشة تمويل المرأة والسلام والأمن والأداة التحفيزية العالمية المتعلقة بمشاركة المرأة في مجال السلام والأمن والعمل الإنساني.
77. "تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015 (2015)" الفقرة 182.
78. المرجع السابق، الفقرة 171.